السيف: نسعى لتحقيق نهضة قرآنية برؤية عصرية

«حفاظ البيان» مشروع فريد ونوعي تنفذه «الصفا الخيرية» على مستوى الكويت

الخميس: غيرنا نمط جميع المشاريع القرآنية لتكون جاذبة لجميع الأعمار وتواكب التطور المعرفي

د. محمد السيف

طيبة الخميس

صرح نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الصفا الخيرية الإنسانية د. محمد السيف أن «الصفا الخيرية» تفتخر باحتضانها مركز «حفاظ البيان»؛ لينطلق بحلة جديدة تحت شعار «الأصل يتجدد»؛ حيث يقوم هذا المركز باتباع الأساليب الأكاديمية في تعليم القرآن الكريم، من خلال برامج وورش عمل ومشاريع عميقة في المحتوى، جديدة في طرق التعليم، تجمع بين الأصالة والحداثة؛ لتحقيق نهضة قرآنية برؤية عصرية.

وأوضح السيف أن الجمعية تسعى بإذن الله إلى أن يخدم هذا المشروع أكبر شريحة من الحفظة والحافظات على مستوى دولة الكويت في مختلف المحافظات؛ ليكون لها سهم بإذن الله في خدمة كتاب الله ونشر علومه وتنشئة أجيال تتحلى بالسلوك القرآني والخلق القويم.

من جانبها أكدت رئيسة مركز حفاظ البيان طيبة الخميس أن هذا المشروع يواكب التقدم المعرفي والتطور التكنولوجي في تعليم القرآن، مبينة أن الطرق التقليدية في تعليم القرآن بالحلق أصبحت غير جاذبة للطفل والشباب –مع أنها هي الأصل الذي تربينا عليه وحفظنا فيه القرآن– ، لكننا أخذنا مناهج التعليم الموروثة ونقلناها إلى الصفوف المجهزة بالمعامل الصوتية وأجهزة الآيباد والبرامج التعليمية والمنصات الإلكترونية؛ حيث تم تغيير نمط جميع المشاريع القرآنية؛ لتكون جاذبة لجميع الأعمار، ولتواكب تطور العالم نحو التكنولوجيا الحديثة.

وأضافت الخميس أن مركز «حفاظ البيان» استطاع أن يثبت وجوده ونجاحه في دولة الكويت في فترة زمنية قياسية، وهذا بسبب ما تميز به من احتضان للحافظات منذ بدء دخولهن في رحلة حفظ القرآن الكريم، وصولا إلى إجازتها بالسند المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بالإضافة إلى تقديم دروات في علم رسم المصحف وضبطه، وهي من العلوم القرآنية التي لا غنى لحافظ القرآن عن تعلم أساسياتها؛ حيث يمكّن الحافظة من تدوين المصحف كاملا بخط يدها، وهذا بدوره يساعد على التثبيت والإتقان في الحفظ، وتنمية مهارات اللغة العربية وتطويرها، بالإضافة إلى اهتمامنا الكبير في تحسين التلاوة وتعليم أساسيات التجويد في الجانب النظري والعملي .

وفي الختام دعا السيف أولياء الأمور وعموم الجمهور إلى الاستفادة من هذه الدورات القرآنية، التي تأتي من باب استشعار المسئولية في تعليم وتنشئة أبنائنا وبناتنا على القرآن وقيمه، وتحقيقا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، وذلك بالتواصل مع الجمعية عبر الخط المخصص لمركز حفاظ البيان 25311247 ، أو عبر الحسابات في وسائل التواصل الاجتماعي @Hofathalbayan.

تفعيلاً لخلق سبل التعاون بين الجهات الحكومية

قسم علوم المعلومات بالجامعة زار هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

جانب من الزيارة

تفعيلاً لخلق سبل التعاون بين كلية العلوم الحياتية بجامعة الكويت ممثلة بقسم علوم المعلومات مع الجهات الحكومية للوصول للاستفادة القصوى من إمكانيات قسم علوم المعلومات، قام وفد من الكلية بزيارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات والتي يرأسها المهندس سالم الأذينة، والتي تعتبر الجهة المنظمة لتقنية المعلومات بالدولة.

وكانت الزيارة بحضور كل من القائم بأعمال رئيس قسم علوم المعلومات بجامعة الكويت الدكتور ضاري الحويل، والعميد المساعد للتخطيط والاستشارات والتدريب الدكتور نواف الهاجري.

وبدوره بين المهندس سالم الأذينة توجه الدولة من الناحية الرقمية وما يحتاجه سوق العمل من كوادر وطاقات كبيرة يمكن أن يوفرها قسم علوم المعلومات بكلية العلوم الحياتية.

ومن جهته أكد الدكتور الحويلة على أهمية هذه الزيارة للجهات ذات الصلة بالتخصصات التي يقدمها القسم لمواءمة مخرجاته والبحث في فرص وسبل التعاون البناء لخدمة الكويت ورؤيتها، مشيراً إلى أهمية إعداد جيل من القادة الوطنيين المؤهلين بالمهارات اللازمة في المجالات المعلوماتية مثل الأمن السيبراني والحوسبة السحابية ونظم المعلومات الحاسوبية.

وتقدم الدكتور الحويل بالشكر لرئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات المهندس سالم الأذينة، على دور الهيئة الرائد في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات بالكويت والمنطقة وحرصهم على دعم الأنشطة الأكاديمية والتعاون البناء مع الأقسام العلمية في جامعة الكويت وتوفير فرص التدريب الميداني.

وجدير بالذكر أن القسم يمنح برنامج بكالوريوس علوم في علوم المعلومات معتمداً في الحوسبة العامة من مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET) المتخصص باعتماد برامج الهندسة والحوسبة، ويطرح القسم برنامجي ماجستير الأول في تكنولوجيا المعلومات، والآخر في نظم المعلومات الحاسوبية في أربع مسارات: أمن نظم المعلومات، تطوير نظم المعلومات، إدارة البيانات والمعارف، والمعلوماتية في مجال الصحة، ويؤهل القسم طلبته للعمل في مجالات متعددة في أقسام نظم المعلومات في القطاعين العام والخاص، في مجالات عديدة مثل تصميم وإدارة قواعد البيانات وتطوير تقنيات وبرمجيات الحاسب وتصميم وتطوير نظم المعلومات والشبكات المعلوماتية وتصميم وتطوير طرق لأمن الشبكات والمعلومات.

تتمات

الأمير يعود

وكان في استقبال سموه على أرض المطار سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وسمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني، وكبار الشيوخ وسمو الشيخ ناصر المحمد وسمو الشيخ جابر المبارك وسمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، وكبار المسؤولين بالدولة.

الغانم : المبادرة

ودعا الغانم في تصريح صحفي أمس، جميع الأطراف اليمنية المعنية، الى التجاوب بشكل إيجابي مع هذه المبادرة التي تستهدف وقف نزيف الدم اليمني.

وقال : «إن المبادرة السعودية جاءت في توقيت مهم ، وعلى كل الأطراف الدولية والإقليمية حث الأطراف اليمنية المعنية، على ترجمة تلك المبادرة المهمة على أرض الواقع».

وأعرب رئيس مجلس الأمة في ختام تصريحه، عن أمله بانتهاء الأزمة اليمنية، بما يفضي إلى إنهاء المعاناة الإنسانية للشعب اليمني الشقيق.

في سياق متصل تواصل الترحيب العربي والدولي بالمبادرة السعودية لوقف إطلاق النار وإنهاء الأزمة اليمنية ، ورأى العديد من المراقبين أن هذه المبادرة حشرت جماعة «الحوثيين» في زاوية ضيقة. وجاء التأييد الأممي والدولي والإقليمي الواسع الذي حظيت به، ليجعل جماعة الحوثي أكثر ارتباكا وهي تقدّم مبررات مختلفة للتحفظ عليها.

وكان وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، قد طرح أمس الأول الاثنين، مبادرة لإنهاء الأزمة اليمنية تضمنت عددا من النقاط، على رأسها رفع الحظر عن مطار صنعاء الدولي وميناء الحديدة بما يضمن توريد عائداته المالية إلى حساب بنكي مشترك بهدف صرف مرتبات جميع الموظفين اليمنيين بناء على كشوفات 2014 قبل الحرب، وكذلك وقف إطلاق نار شامل في الحرب المستمرة منذ 6 سنوات.

ووجدت جماعة الحوثيين نفسها في مواجهة مع المجتمع الدولي الذي يتحرك منذ أسابيع لإنهاء أسوأ أزمة إنسانية في العالم، فضلا عن الشارع اليمني الذي أصيب بخيبة أمل وهو يرى تأخر الحوثيين في القبول بمبادرة بدت إيجابية أكثر من أي وقت مضى، خصوصا في مسألة عودة الملاحة لمطار صنعاء الدولي الذي لم يشهد رحلات تجارية منذ أغسطس 2016.

وجرّدت المبادرة السعودية الحوثيين من الملف الإنساني، أحد أبرز الأوراق التي كانت تستخدمها الجماعة طيلة السنوات الماضية في كسب التعاطف دوليا، والحصول على مزيد من التحشيد والدعم المالي محليا، حيث دأبت على تسويق أن غالبية الأزمات الصحية والإنسانية سببها إغلاق مطار صنعاء وميناء الحديدة.

وعلى الرغم من أن فتح المطار كان هدفا رئيسيا للحوثيين، إلا أن تحفّظ الجماعة كشف بشكل واضح أن الجماعة كانت تهدف من وراء تلك المطالب، إلى تحقيق مكاسب سياسية تجعلها تظهر كسلطة أمر واقع وتمتلك مطارا لا سلطة عليه، وليس فتح شريان رئيسي لنقل المرضى والمسافرين.

وذكر القيادي عبدالملك العجري، وهو عضو الوفد التفاوضي الحوثي، في تغريدة على «تويتر»، أن المبادرة السعودية فضلا عن تحديدها وجهات السفر من مطار صنعاء، وضعت شروطا إضافية مثل الحصول على جواز السفر من السلطات الشرعية في عدن، وأن تكون «طيران اليمنية» هي الناقل الوحيد وتخضع لإدارة عدن، فضلا عن مشاركة الحكومة الشرعية في إدارة مطار صنعاء.

وترى جماعة الحوثيين أن هذه الشروط تجعل المبادرة في حكم الملغاة، ولن تحقق لها الطموحات السياسية التي طال انتظارها من قبيل تسيير رحلات مباشرة من صنعاء إلى طهران أو دمشق، وإصدار جوازات سفر من مناطقها لأي شخصية قيادية فيها، حتى لأولئك المشمولين بالعقوبات الأميركية والأممية.

وخلافا للتحفظات التي ساقها العجري حول المبادرة السعودية، واعتبار متحدث الجماعة محمد عبد السلام أنها لم تأت بجديد، سيطر الارتباك على باقي قيادات الصف الأول الحوثية. وجاء التحفظ الصادر من القيادي محمد البخيتي مرتبطا بكون المبادرة «تضع اليمن تحت الوصاية الدولية بالإصرار على العودة للعملية السياسية القائمة على المبادرة الخليجية»، والتي يقولون إن صلاحيتها قد انتهت.

وقال البخيتي، في تغريدة على «تويتر»، إن «القبول بهذه المبادرة يعني شرعنة استمرار التدخل العسكري الخارجي والاعتراف بالوصاية الدولية وهذا ما لا يمكن القبول به».

القيادي محمد علي الحوثي، وهو عضو مجلس الحكم في صنعاء، كان أكثر وضوحا، عندما رحّب بعرض وقف إطلاق النار من حيث المبدأ، في حال تمت الموافقة على شروطهم المقدمة للحل الشامل، لكنه أكد أن البت في هذا الموضوع سيكون في يد زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، والذي سيتحدث بعد 3 أيام بمناسبة حلول الذكرى السادسة للحرب، والتي تصادف، يوم الجمعة القادم.

وأشار القيادي الحوثي، في تغريدة على «تويتر»، إلى أن زعيم الجماعة «سيحدد في خطابه القادم الرد على المبادرة السعودية، وملامح المرحلة وتطورات الأوضاع، ويضع النقاط على الحروف».

وأكد مصدر مقرب من الجماعة أن المبادرة السعودية قوبلت بـ «ترحيب داخلي»، قائلا إنه «لم يكن هناك رفض صريح لها». ولكن بحسب المصدر نفسه، فإن هناك تحفظات لدى الحوثيين ترتبط بالتخلي عن بعض الشروط، خصوصا في ما يتعلق بمسألة مطار صنعاء.

ومن المؤكد أن الرد الحوثي النهائي سيخضع للنقاش مع الجانب الإيراني، أبرز الحلفاء الإقليمين للجماعة، والطرف المتهم من الحكومة الشرعية والتحالف السعودي بالاستحواذ على القرار العسكري الحوثي في هكذا مسائل مصيرية.

وفي هذا الصدد، تجاهلت الخارجية الإيرانية في بيان لها أمس المبادرة السعودية لإنهاء الحرب في اليمن، من دون الإشارة إليها، لكنها في الوقت ذاته، أكدت أن «وقفا متزامنا لإطلاق النار ورفع الحصار، هما السبيل لمنع استمرار الكارثة الإنسانية في اليمن ويمهدان لإجراء الحوار».

أضافت أن «الأزمة اليمنية ليس لها حل عسكري وإيران ترحب بأي مبادرة سلام تنبني على إنهاء العدوان ووقف شامل لإطلاق النار وإنهاء الاحتلال ورفع الحصار الاقتصادي وإطلاق الحوارات السياسية، على أن يتم في نهاية المطاف تسليم الأمور إلى اليمنيين من دون تدخلات خارجية لرسم مستقبلهم السياسي».

وعلى الرغم من ترحيبها الفوري وكما كان متوقعا بالمبادرة السعودية، إلا أن الحكومة الشرعية، أبدت أيضا على لسان المستشار الرئاسي عبدالملك المخلافي، مخاوفها من الابتزاز الحوثي ودعت الوسطاء والمجتمع الدولي للضغط على الجماعة للقبول بها باعتبارها قد خلقت وضعا جديدا حرك الجمود المسيطر على العملية السياسية التي فشل فيها المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، لفترة طويلة.

وكشف المخلافي الذي ترأس وفد الحكومة في مفاوضات الكويت الطويلة في إبريل 2016، عن ملامح من المراوغات الحوثية، وعلى رأسها أن «سردية الحوثي لما يحدث في اليمن تخالف القوانين والمرجعيات والسياسة والمنطق وما يجمع عليه المجتمع الدولي باستثناء إيران، وهي تقوم على أنه هو الممثل لليمن وأن ما يحدث عدوان خارجي وحصار مطلوب رفعه وإقرار استيلائه غير المشروع على السلطة، ولن يقبل بأي حل لا ينطبق مع تصوره هذا».

وقال المخلافي في سلسلة تغريدات على تويتر، «إن الحوثي لن يقبل بفتح مطار صنعاء لتخفيف معاناة اليمنيين إلا بشروطه، وهو ليس معنيًا مطلقا بالواقع القانوني والسياسي وحالة الحرب ولا بمعاناة اليمنيين، وقد سبق له رفض عديد الاقتراحات لفتح المطار لتخفيف معاناة الناس التي يتاجر بها وسيرفض المقترح الجديد، كما أنه لن يقبل بوقف إطلاق شامل للنار في اليمن، فهو لا يريد من وقف إطلاق النار إلا وقف طيران التحالف الداعم للشرعية من أجل إطلاق يده في قتل اليمنيين بدون عائق».

واعتبر المدير التنفيذي لـ «مركز صنعاء للدراسات»، ماجد المذحجي، أن المبادرة تمنح السعودية عائدا سياسيا سواء رفضها الحوثيون أو قبلوا بها، لافتا إلى أنه في حال موافقتهم عليها سينعكس ذلك إيجابا على سمعة الرياض الدولية ويخفف الضغط على مأرب، وإذا رفضتها الجماعة، سيلقي ذلك بعبء رفض مسار السلام عليها ويحسّن أيضا من سمعة السعودية ضمنيا.

في سياق متصل قال وزير الدولة البريطاني للجيوش لقناة «لجزيرة» أمس: آمل أن تعطي مبادرة السعودية بشأن اليمن إشارة لكل الأطراف، بما فيها إيران.

العلي : حماية

المخاطر المحتملة لفيروس «كورونا» بهدف حماية المواطنين والمقيمين، مؤكدا أن الحفاظ على صحتهم وسلامتهم «واجب وطني».

واشارت الى ان الشيخ ثامر العلي شدد خلال الاجتماع على ضرورة تفعيل الاجراءات، الكفيلة بالتصدي لاي مظاهر سلبية وتطبيق القانون على الجميع.

وأوضحت أن الاجتماع استعرض القرارات الأخيرة لمجلس الوزراء المتعلقة بتعديل مواعيد الحظر الجزئي، ليبدأ من الساعة السادسة مساء وحتى الخامسة صباحا.

وافادت ان الاجتماع استعرض ايضا قرار المجلس بالسماح برياضة المشي داخل المناطق ما بين السادسة والثامنة مساء، وتوصيل طلبات المطاعم حتى العاشرة مساء.

أضافت ان الاجتماع ناقش كذلك الاجراءات الخاصة بالمسافرين القادمين إلى البلاد، ممن تلقوا اللقاح المضاد لفيروس كورونا والمعتمد لدى دولة الكويت.

«المالية» أقرت

وبين انه بعد مناقشة هذه الاقتراحات مع الجانب الحكومي، ممثلا في وزارتي المالية والتجارة والبنك المركزي والصندوق الوطني لدعم المشروعات، والجمعية الاقتصادية وبعض اصحاب المشاريع المتضررة، انتهت اللجنة بالإجماع إلى اقرار قانون ينقذ اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تداعيات فيروس «كورونا».

أضاف ان هذا القانون مكون من 22 ماده بفترة سداد تصل الى 10 سنوات، منها سنتا سماح، بتمويل لا يزيد عن 250 ألف دينار، مؤكدا انه سيدرج في الجلسة القادمة لمجلس الأمة بصفه الاستعجال.

وفي موضوع آخر قال الحمد إن اللجنة ناقشت مع الحكومة 5 اقتراحات بقوانين بشأن تأجيل أقساط القروض، لافتاً إلى أن اللجنة بانتظار الرد الحكومي في هذا الشأن خلال اجتماع اللجنة غدا الخميس للوصول إلى صيغة توافقية.

من جهته اعتبر عضو اللجنة النائب خليل الصالح، أن جميع مواد القانون «22 مادة» تصب في صالح المتضررين، وتم التركيز على نقاط رئيسية، من بينها مطالبة اللجنة برفع المدة الحالية للسداد بشكل عام إلى 10 سنوات، منها عامان بلا سداد و8 أعوام يتم خلالها السداد.

وأشار الصالح إلى أن اللجنة ناقشت قضية إسقاط القروض خلال الاجتماع مع الحكومة وطلبت تأجيل السداد لمدة ستة أشهر، إلا ان الحكومة أكدت ان الرد على اللجنة في هذا الشأن سيكون في اجتماع اللجنة غدا الخميس.

وأكد على أن اللجنة سترفع تقريرها بهذا الخصوص إلى مجلس الأمة، متمنياً من الحكومة التفاعل بالإيجاب مع هذا الملف وحله.

بدوره أوضح عضو اللجنة النائب سعدون حماد، أن أهم مواد القانون، تتضمن تعريف العملاء المتضررين والعملاء الصغار والمتوسطين، بمن فيهم أصحاب المشروعات الناشئة والتي تضرر نشاطهم جزئياً أو كلياً جراء أزمة كورونا، وعدم قدرتهم على دفع النفقات الدورية التعاقدية الاساسية المطلوبة.

واشار حماد الى ان تعريف العميل الصغير هو الذي لا يزيد عدد العاملين لديه عن 50 عاملاً، ولا تتجاوز اصول مشروعه 250 ألف دينار ،ولا تزيد ايراداته عن 750 ألف دينار سنويا.

وبين أن العميل المتوسط هو من لديه 51 عاملاً ولا يزيد عن 150 عاملاً في مشروعه، ولا تتجاوز اصول المشروع 500 ألف دينار ولا تزيد ايراداته على مليون و500 ألف دينار سنوياً.

وأشار إلى أن المادة رقم «2» تنص على انه يمنح العملاء المتضررون تمويلا، ويحدد البنك المحلي قيمته بناء على ما تسفر عنه دراسة اوضاع العميل ووفق احتياجاته الفعلية لتغطية العجز في النفقات النقدية والالتزامات الدولية التعاقدية.

وبين أن المادة رقم «3» تقول إنه لا يستفيد من التمويل العميل غير المنتظم السداد حتى 31/ 12 / 2019 ، ويحدد عدم الانتظام وفقا لما تقضي به تعليمات البنك المركزي ويستثنى من ذلك العملاء المتضررين اصحاب المشاريع الناشئة قبل 12/ 3/ 2020 .

وأوضح أن المادة رقم «٦» تقضي بأن يتم سداد التمويل والعائد خلال مدة لا تتجاوز ٨ سنوات بعد فترة سماح سنتين من تاريخ المنح، ويقدر البنك المحلي أجل السداد وفقا للتدفقات النقدية المتوقعة وأن يشمل أصل الدين والفائدة او العائد.

ولفت إلى أن المادة رقم «9» تنص على أن تضمن الدولة 80 في المئة من أصل التمويل المقدم للعملاء المتضررين دون الفوائد أو العوائد، خلال الاجل المحدد في المادة رقم «6» من هذا القانون وبحد أقصى 500 مليون دينار لإجمالي التمويل الجديد المقدم خلال 6 شهور من تاريخ العمل بهذا القانون.

وعن الاقتراح بقانون الآخر الخاص بتأجيل سداد أقساط المواطنين، بين حماد ان اللجنة ناقشت هذا الاقتراح مع الجانب الحكومي خلال الاجتماع، وأن اللجنة حددت غدا الخميس موعداً للتصويت على تأجيل أقساط المواطنين.

«الميزانيات» : 73 في المئة

وجهاز المراقبين الماليين بشأنهما.

وأوضح رئيس اللجنة د. بدر الملا في بيان صحفي، أن مصروفات الهيئة في ميزانية السنة الجديدة تبلغ نحو 197 مليون دينار، بزيادة 4% عما صرفته فعليا في السنة المالية المنتهية الأخيرة ، مبينا أن 73% من مصروفات الهيئة المقدرة ستوجه للباب السابع «المنافع الاجتماعية» والمعني بالمساعدات الاجتماعية والخدمات التعليمية لذوي الإعاقة.

وأفاد أن الإيرادات المحصلة والبالغة نحو مليون دينار تجاوزت التقديرات في ميزانية السنة المالية المنتهية 2019/2018 بنسبة 164% ، مشيرا إلى أن نسبة كبيرة منها تبلغ 68% عبارة عن إيرادات قيدية «غير حقيقية» وانما نتج خلل في صرف المبالغ المعلاة في حساب الأمانات.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت ما رصدته الجهات الرقابية من ضعف في الأنظمة الرقابية بالهيئة وقلة الإمكانات البشرية، مؤكدة أهمية التزام الهيئة بقواعد تنفيذ الميزانية وتدعيم إداراتها المالية المختلفة بالأعداد الكافية من الموظفين، مع ضرورة تفعيل مكتب التدقيق والتفتيش لضبط الأعمال المالية والإدارية في الهيئة وتلافي ما ورد من ملاحظات بهذا الشأن .

وبين الملا أن هناك ملاحظات تتعلق بصرف مستحقات ذوي الإعاقة، وبطء الهيئة في تحصيل المديونيات الناتجة عن الصرف غير المستحق لبعض الحالات نتيجة الوفاة أو تغيير شدة الإعاقة أو ايقافها لأسباب طبية.

وقال إن إجمالي المبالغ المصروفة من دون وجه حق في هذا الجانب ما يزيد على مليوني دينار حسبما ورد في الحساب الختامي الأخير للهيئة، لافتا إلى أن اللجنة شددت على ضرورة تدعيم الأنظمة في الهيئة بالرقابة اللازمة لتشمل أجهزتها الآلية والبشرية على حد سواء.

وأفاد أن اللجنة ناقشت أيضا اختلاف وجهات النظر ما بين الجهات الحكومية المعنية حيال بعض الإدارات، والتي سبق أن تم نقلها من وزارة الشؤون الاجتماعية للهيئة، ومنها دور الرعاية الاجتماعية والمركز الطبي التأهيلي ومحاولات لإعادة ضمها مرة أخرى للوزارة، وما يقابلها من رأي للهيئة بنقل المركز الطبي لوزارة الصحة، كونه هو المعني بتقديم الخدمات الطبية والعلاجية للنزلاء.

«الصحة» : ارتفاع

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند لـ «كونا»، أنه تم تسجيل 1202 حالة شفاء من الاصابة بـ «كوفيد– 19»، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المتعافين في البلاد إلى 206180 حالة.

أضاف السند أنه تأكد تماثل تلك الحالات للشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة في ذلك الشأن، لافتا الى أن نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الاصابات بلغت 9ر92 في المئة.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 238 حالة، ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بالمرض ولا تزال تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 14317 حالة.

وأفاد أن عدد المسحات التي تم إجراؤها في الساعات الـ24 الماضية بلغ 9367 مسحة، ليبلغ مجموع الفحوصات 1985656 فحصا، مشيرا الى أن نسبة الاصابات لعدد المسحات خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 7ر13 في المئة.

وجدد السند دعوة المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني.

الجامعة العربية

بالجامعة العربية السفير حسام زكي في بيان له أمس ، ان الأمين العام أحمد ابوالغيط يستشعر «قلقا كبيرا»، جراء ما تشهده الساحة السياسية من سجالات توحي بانزلاق البلاد نحو وضع شديد التأزم باتت ملامحه واضحة للعيان.

وجدد زكي في هذا السياق «استعداد الجامعة العربية للقيام بأي شيء يطلب منها لرأب الصدع الحالي، وصولا الى معادلة متوافق عليها تمكن الرئيس المكلف من تشكيل حكومته دون تعطيل، وفق المبادرة الفرنسية التي أيدها مجلس الجامعة في اجتماعه الاخير يوم 3 مارس الجاري».

مصر رداً على

بشأن السد».

وأوضح في تصريحات له أمس، أن السلطات المصرية لن تسمح بحدوث تأثيرات سلبية نتيجة الملء الثاني لسد النهضة. وقال: من المؤسف المماطلة في عملية التفاوض ومحاولات إهدار الوقت في هذه القضية.

أتى ذلك، بعد أن أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، أن الملء الثاني للسد يجري في موعده عند موسم الأمطار في يوليو المقبل. إلا أنه أضاف في كلمة أمام البرلمان أن بلاده لا ترغب بالإضرار بمصالح مصر والسودان المائية. وقال إن السد لن يمنع المياه عن مصر والسودان، مشدداً على ضرورة الاستفادة من موسم الأمطار القادم في عملية التخزين.

كما جددت إثيوبيا رفضها للمقترح المصري والسوداني حول الوساطة الرباعية، وأعلنت تمسكها بوساطة الاتحاد الإفريقي وحده.

المنفي يلتقي

إيمانويل ماكرون وعددا من المسؤولين الفرنسيين للتباحث بشأن مستقبل العلاقات والملفات بين البلدين.

يأتي هذا بعد يومين على زيارة وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مارو، التقى خلالها رئيسي الحكومة عبد الحميد الدبيبة والرئاسي في طرابلس، ما يعكس حالة التنافس بين البلدين على تعزيز علاقتهما مع السلطة الجديدة، ودعم أدوارهما في ليبيا.